التحليل السياسي المقارن: بين الإشكاليات الموضوعية وإشكالية التحيز

Comparative political analysis: the problems of objectivity and the problem of bias

الأستاذ: بعيطيـش يوسف

طالبة ماستر: سعدي هاجر

ملخص:

إذا كان علم السياسة يعَرَف بأنه «سيد العلوم» (Master Science) كما قال (أرسطو) ، فإن حقل السياسة المقارنة ، والتحليل السياسي المقارن - كأحد فروع علم السياسة - هو في موقع القلب من ذلك العلم ، إذ يمثل القوة الدافعة التي تنهض بعلم السياسة ، وتدفع نحو توسيع حدودهوآفاقه، وعليه فإن البحث في أهميته وخطواته ، والمشاكل التي تفرضها الدراسات المقارنة ،وخاصة إشكالية التحيز ، وإمكانية تجاوز هذه الإشكاليات كلها محاور لدراستنا هذه.

الكلمات المفتاحية:التحليل السياسي المقارن ،الأهمية ، الإشكاليات ، التحيز ، تجاوز الإشكاليات.

Abstract

If political science is known as the Master of Science, as Aristotle said, the comparative politics fieldsand comparative political analysis - as a one of political science branch it 'is in the heart position of that science, It represents the driving force that raises political science , And pushes towards expanding its borders and prospects, therefore the research on its importance and steps, problems that posed by comparative studies, especially the bias problem , and how can are overcome these problems are all axes of our study.

Key words:comparative political analysis, Importance , problems, bias, Overcoming problems**.**

مقدمة:

يقول الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي **أليكس دي توكفيل**Alexis de Tocqueville"أن المقارنة شيء أساسي للفكر البشري، علاوة على أنها جوهر المنهج العلمي، فمقارنة ماضي أمتنا وحاضرها، ومقارنة تجاربنا بتجارب الأمم الأخرى يعمق من رؤيتنا لمؤسساتنا الخاصة. ويتيح لنا تفحص سياسات المجتمعات الأخرى رؤية مدى أوسع منالبدائل السياسية، ويلقي الضوء على فضائل حياتنا السياسية وعيوبها،وبإخراجنا من شبكة المسلمات والترتيبات المألوفة التي أعتدنا العمل من خلالها، فإن التحليلات المقارنة تساعدنا على توسيع وعينا للإمكانات الكامنة في السياسة"، حتى وصل به الأمر للقول (أن العقل لا يعرف كيف يعمل إلا من خلال القيام بالمقارنات) ، وهو ما يدلل على ان المقارنة هي عملية جوهرية للفكر الإنساني كله ، إلى جانب كونه أساس المنهج العلمي.

في الوقت نفسه ، يرى **فيريل هيدي**Ferrell Heady" أن الاعتراف بأهمية المقارنة أسهل جدا من التعرض للمشاكل التي تفرضها الدراسة المقارنة على أسس منتظمة "، وبالتالي وانطلاقا من ذلك يظهر أن الباحث في مجال التحليل السياسي المقارن ، تعترضه عدة إشكاليات لعل أهمها على الإطلاق إشكالية التحيز.

من هنا تبرز إشكالية الدراسة في التالي:

ما هي الإشكاليات التي تطرحها الدراسات المقارنة ؟ وما ذا عن إشكالية التحيز؟ وكيف يمكن تجاوز كل ذلك؟

وعليه وللإجابة عن الإشكالية تكون خطة الدراسة وفق التالي:

المحور الأول: ماهية المقارنة وأهدافها الأساسية.

المحور الثاني: مراحل واستراتيجيات التحليل السياسي المقارن

المحور الثالث: أهمية التحليل السياسي المقارن.

المحور الرابع :المشاكل التي تفرضها الدراسات المقارنة.

المحور الخامس : إشكالية التحيز.

المحور السادس : تجاوز إشكاليات وصعوبات التحليل المقارن.

المحور الأول:ماهية المقارنة وأهدافها الأساسية:

تمثل المقارنة إحدى المناهج التي تستعملها مختلف العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والاجتماع والاقتصاد ، وهي بذلك تُمثل أحد الأسس الرئيسية في البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية ، وفي مجال علم السياسة نجد ان المقارنة هي إحدى المناهج المتبعة في مختلف فروع هذا العلم ، مثل الدراسات المقارنة للأحزاب السياسية والسياسات العامة المقارنة والنظم المقارنة ، والسياسات الخارجية لمختلف الدول.

لكن حقل السياسة المقارنة هو الحقل الوحيد ضمن حقول علم السياسة الذي يحمل ضمن اسمه المنهج او الأسلوب المتبع في دراسة موضوعات الحقل وهو المنهج المقارن Comparative Méthode، بالتالي يُفترض أن عملية المقارنة تصبح من المستلزمات الأساسية والرئيسية في الحقل.

أولا: ماهية المنهج المقارن.

تختلف تعريفات مفهوم المقارنة وتتنوع ، غير أنها تكاد تنطلق في مجملها من تراث جون ستيوارت ميل ، الذي عرفها بأنها((دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة))،أو هي ((التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر))، وقد مثل هذا التعريف محورا أو بؤرة تدور حولها مجمل تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية ، على أساس أنها فحص مستمر للتشابهات والاختلافات ، يقوم على اقتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين الوحدات موضوع المقارنة ؛ فلا يمكن مقارنة وحدات متماثلة تماما أو مختلفة تماما ، وتعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي ، بل هي بؤرة وجوهر المنهج العلمي - على حد تعبير **الكس دي توكفيل**- ، فالتفكير بصورة مقارنة أمر بديهي، تقوم عليه أسس معرفة الإنسان منذ طفولته ، ومن ثم فقد مارسه علماء الاجتماع طوال الفترات التاريخية المختلفة[1].

فالمنهج المقارن في العلوم السياسية قديم قِدم الفكر السياسي ، فقد كان " **أرسطو**Aristo" من أوائل المفكرين الذين أخذوا به عندما تعرض لدراسة ومناقشة مجموعة من الدساتير والنظم السياسية في اليونان القديمة، ورأى أن المعرفة السياسية رهينة بملاحظة تعدد المنتظمات السياسية ومقارنة ما بينها من نقاط اختلاف وائتلاف، هذا ووجد المنهج المقارن إسهاما كبيرا في القرون الوسطى من قبل بعض المفكرين المسلمين على سبيل "ابن خلدون" و"الفارابي".

وفي العصر الحديث. استخدم المنهج المقارن من طرف "**نيكولاماكيافيلي**Nicolas Machiavel" في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم "**توماس هوبز** Tomas Hobes"

[1]Gabriel A. Almond G. Bingham Powell, jr., and Robert J. Mundt, **Comparative Politices: A Theoretical Framework**, (New York: Harper Collens Publishers, 1993)

و"**مونتسكيو**Montesquieu"' المقارنة، واعتمد "كارل ماركس Karl Marx" المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا[1].

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صورا للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر نشترك في سلوك معين. فعلى سبيل المثال قد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في ماضيها وحاضرها متخذا من مفهوم الهلاك والدمار إطارا للمقارنة، مرجعا سبب ذلك إلى الظلم (حيث أن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع) ،[2] قال تعالى في كتابه الكريم:{**وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**{163}**وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**{164}**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**{165}،[3]وسور القرآن مليئة بالمقارنة المتعددة والكثيرة.

وحسب **سارتوري**Giovanni*Sartori*، نحن بحاجة إلى المقارنة من أجل السيطرة على الوحدات المرصودة من التنوع والتباين أو المتغيرات التي تشكل العلاقة النظرية. في الحقيقة، ما يحاوله الباحث. هو تحديد الشروط الضرورية والكافية التي بموجبها تحدث العلاقة في الواقع، وهذا من شأنه أن يستتبع افترض الباحث أن جميع الأشياء الأخرى أو الشروطمتساوية فيما عدا العلاقة قيد الاستعراض التجريبي. من وجهة النظر هذه، يبدو من المعقول استنتاج كما فعل **دالتون***Dalton*John، أنه يكاد يكون من المستحيل تصور العمل التفسيري الجاد في العلوم السياسية والاجتماعية بأنه ليس مقارنا، على الأقل بشكل ضمني.[4]

وعندما ارتبط مفهوم المقارنة بالسياسة مكونا نسبة لغوية من صفة و موصوف، ظلت الصفة واحدة وتعدد الموصوف، فظهرت مفاهيم الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والمنهج المقارن، والتحليل المقارن، وقد دار الحوار حول حدود الخلاف والاتفاق بين هذه المفاهيم، وطبيعة العلاقة بينها،وهل هي مترادفات أم بينها خلاف؟، فهناك من رأى أن المفهومين الأولين يعبران عن حقيقة واحدة، والآخرين كذلك، وأن جميعها يمكن استيعابها ضمن مفهوم السياسة المقارنة على أساس أنه الأكثر انتشارا ورأى آخرون أنه على الرغم من أن الاستخدام الأكاديمي لم يفرق بين المصطلحين الأول والثاني - على أساس أنهما بمعنى واحد، سواء في مسميات المواد الدراسية التي تدرس في الجامعات الأمريكية، أو في تصنيف المكتبات ، والقواعد الببليوجرافية - إلا أن مفهوم الحكومات المقارنة أكثر مناسبة لدراسة الدولة، ومؤسساتها، ووظائفها، وارتباطهابالجماعات الأخرى كالأحزاب وجماعات المصالح.

---

[1] صحراوي فايزة ، السياسة الخارجية المقارنة:مدخل مفاهيمي ، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد5 ، مارس 2016، ،ص57.

[2] محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات ،الأدوات**،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعيةالجزائر،2007، ص74.

[3] القرآن الكريم ، **سورة الأعراف** ، الآيات من 163 إلى 165.

[4] Paul Pennings & Hans Keman & Jan Kleinnijenhuis, **Doing Research in Political Science: An Introduction to Comparative Methods and Statistics**, SAGE Publications Ltd, Second Edition, 2006, P. 09.

وبالنظر إلى تطور حقل السياسة المقارنة منذ أواخر القرن الماضي، يمكن القول: إن هذه المفاهيم الأربعة التي أطلقت عليه تعبر عن مراحل متتالية في سياق التحولات المنهجية في الحقل، وليست مجرد مسميات متماثلة أو متناقضة أطلقت على شئ واحد، ومن ثم يمكن الانحياز إلى أحدها وتفضيله[1].

المحور الثاني: مراحل واستراتيجيات التحليل السياسي المقارن*.

توجد مجموعة من المراحل الأساسية التي يجب إتباعها عند استعمال المنهج المقارن، وأهم هذه المراحل[2]:

1. بداية، يجب أن تكون هناك مشكلة أو تساؤل يحتاج إلى إجابة، لماذا يتصرف أفراد الطبقة العاملة بصورة مختلفة عن أفراد الطبقات الأخرى؟ ما هي الخصائص التي تجعل بعض الدول أكثر عرضة للتدخل العسكري والانقلابات امن غيرها؟ ما هي العوامل التي تجعل أقلية قومية معينة تسعى إلى الانفصال أو ا إلى الاندماج في النظام الذي توجد في إطاره؟ لماذا يكون الإحساس بالقدرة أوالكفاءة السياسية مرتفعة بين مواطني بعض الدول وليس في دول أخرى؟ كل هذه الأمثلة تشير إلى بعض أنواع المشاكل والقضايا التي تتطلب التحليل المقارن.

فالمشكلة مثلا ، قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين يخضعان للمقارنة، أو قد تكون الأسباب التابعة خلف عدم الاستقرار في بلدين يخضعان للمقارنة. وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل او الوحدة التي يتخذها الباحث كعنصر أساسي للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة، أو الحزب أو البيروقراطية العلياء أو السلوك الانتخابي، أو اتجاه الرأي العام، أو الثقافة، أو عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول[3].

2. من ناحية أخرى، المشكلة يجب أن تتم صياغتها بصورة جيدة ودقيقة بحيث يمكنها أن تجيب عن التساؤلات المطروحة، أي أنه يجب تحديد وتعريف المفاهيم الرئيسية بدقة بحيث يمكن تحويلها إلى مؤشرات عملية وإجرائية، فعضو الطبقة العاملة والتدخل العسكري والأقلية القومية والقدرة والكفاءةالسياسية، كلها مفاهيم تحتاج إلى تحديد وتعريف دقيق حتى يمكن اكتشاف العلاقات المفترضة بصورة واضحة وغير غامضة.

وأحد المصاعب التي تواجه صياغة المشكلات ووحدات التحليل، هي إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهو يصوغ المشكلة وخاصة في الدراسات المقارنة بين الدول. كذلك فإن القيم والثقافات

---

[1] نصر محمد عارف ، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج** ،ط1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص95.

* يجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن ، فالسياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على المستوى الكلي بالرجوع إلى الوحدات التي يشار إليها بالعبارات من مثل (النسق السياسي) ، و (الدولة) و (الدولة ـ الأمة) ، اما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: (الاحزاب السياسية) و (المجتمع المدني) ...

[2] محمد زاهي بشير المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية ، في:**

Paul G. Lewis and David C Potter , **The Practice of Comparative politics,**London:Open University Press,1973, pp 241 -224

[3] محمد شلبي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص76.

والسباقات التاريخية للتطور، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بوحدات التحليل في البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة تصعب من مهمة المقارنة. فلو اخترنا القرية أو المدينة أو الحي كوحدة للتحليل، فإن مفهوم هذه الوحدات ووظائفها تختلف من بلد إلى آخر. بالإضافة إلى مدى كفاية او عدم كفاية وحدة التحليل للمقارنة أي : مدى تمثيلها. كعينة للمقارنة ، للمجتمع او للدولة التي تزعم تمثيلها؟

3. كذلك فإن صياغة المشكلة تقود إلى الخطوة التالية والمتمثلة في اختيار الإستراتيجية المناسبة لتجميع البيانات ذات العلاقة بالمشكلة محل الدراسة. أساسا، فإن هذا يتضمن قرارات متعلقة بنوعية البيانات المطلوبة وكيفية جمعها والعثور عليها.

ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة أو أسلوب الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة بالمشاركة وموضوع المقارنة وحده الذي يتحكم في الوسيلة أو يستدعي مجموعة رسائل لاستيضاح الإبهام وإزالة الغموض وسبر أغوار الأشياء ، ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات ، فإنه ينبغي للباحث يكون ملما بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه، إذ تعد معرفة لغة شعب وثقافته وعاداته وتاريخه ورموزه المختلفة ومعاييره ضرورية، لصباغة المداخل النظرية التي تتولى الاقتراب منه ودراسته، وأن تكون المداخل المنهجية مناسبة للظواهر المدروسة في كل مجتمع له خصائصه،إن المعرفة الجديدة بالآخر نورث الثقة بين الباحث والمبحوثين.[1]

4. ويرتبط باختيار الإستراتيجية المناسبة اختيار الإطار النظري المناسب، وهاتان المرحلتان ضروريتان لتوجيه عملية البحث المقارن في طريق واضح ومحدد، وبدون الاهتمام بهاتين الخطوتين، فإن عملية المقارنة ستفقد الاتجاه، وعملية الحصول على البيانات ستكون اعتباطية وغير كاملة، وتحليل البيانات سيفتقد التماسك والثبات، إن اختيار الإطار النظري يعني اتخاذ قرار باختيار إطار نظري أو أكثر من بين الأطر النظرية التي تم تطويرها في حقل السياسة المقارنة، وذلك من أجل تنظيم البيانات التي يتم جمعها، ولتبيان النواقص المختلفة في هذه البيانات، ومن أجل خلق وتوليد فرضيات حول مشكلة البحث.

5. المرحلة الأخيرة تتعلق بتحليل البيانات التي تم جمعها، والتحليل يتضمن مختلف الاختبارات الإحصائية وغير الإحصائية المناسبة للتحقق من الفرضيات التي تطرحها مشكلة البحث المطروحة عن طريق المقارنة بينها والوصول إلى نتائج معينة، وتفسيرها تفسيرا موضوعيا ، يخلو من الاتجاهات والاعتقادات والتفسيرات المسبقة عن الظاهرة محل الدراسة.

ومن هنا فإن الظواهر المتشابهة قد لا يمكن إرجاعها إلى أسباب أو عوامل واحدة، فالتصويت في الانتخابات - كما يرى **سيدني فيربا**يختلف في دلالته من دولة لأخرى على الرغم من أن العملية واحدة، والسلوك وطبيعته ونتيجته وأهميته واحدة أيضا، إلا أن فيربا لاحظ في الهند مثلا أن التصويت لا تربطه أية علاقة بالاهتمام السياسي على عكس ما يجري في الولايات المتحدة، فمن يقوم بالتصويت شخص

[1] نفس المرجع السابق ، ص81.

مهتم سياسيا ومن ثم خلص إلى أنه لا يمكن اعتبار التصويت وحدة متكافئة لقياس المشاركة السياسية بين الدول "[1]، بالتالي النظر في مواقف الأفراد السياسية التي تحدد المقومات السياسية للثقافة السياسية في التوجهات نحو النظام السياسي، ذلك الشعور الذي يشجعه على أن يأخذ دوره كاملا في المشاركة في العملية الديمقراطية[2].

المحور الثالث: أهمية التحليل السياسي المقارن.

إن تحديد أهداف المقارنة ومقاصدها ليس مسألة بعدية يقوم بها الناقدون والشارحون، لكنها مسألة قبلية يحددها القائم بالبحث سواء أكان فردا أو فريق بحث، لأنه في أية بيئة أكاديمية يعتبر البحث العلمي فيها مشروعا اجتماعيا سياسيا أو اقتصاديا تجاريا، وإذا كانت هذه هي التوجهات العامة للمقارنة ، فإن أهمية وأهداف المقارنة كعملية معرفية وعلمية تتم داخل إطار السياسة يمكن تحديدها في الآتي:

1. المقارنة طريقة عامة في التفكير ونميز ونقَوِم أفعالنا وأفعال الآخرين كأمم وأفراد، وبها يبدأ البشر خطوات تعليمهم الأربع الأولى من: حب استطلاع، وإدراك أنماط، وحصر حالات وتصنيفها، وتحديد التشابهات ، ومن ثم فإن أول أهداف المقارنة تحقيق المعرفة وتوسيعها، سواء بالذات أو بالأخرين؛ فمعرفة الذات تتحقق بصورة أوسع كلماتم فهم "الآخر" ومعرفته، وكما يقول المؤرخ الفرنسي**فرنان بروديل**F Braudel "عش في لندن لمدة عام، ولكنك لن تعرف كثيرا عن إنجلترا، وإنما ستفهم الخصائص المهمة لفرنسا بصورة أقوى من ذي قبل" ؛ لأنه بدون فهم الآخر لن يصل المجتمع إلى تحديد ذاته وهويته[3].
2. ومن خلال فهم "الذات" و"الآخر" تولد المقارنة المعرفة وتوسعها وتحقق الفهم المتبادل بين الشعوب، والمشاركة في حلول المشاكل، وتحقيق التواصل بين الباحثين مختلفي الثقافة والأيديولوجية بما يؤدي ليس فقط إلى التعلم المتبادل، ونقل تكتيكات الحياة ووسائلها، وإنما يوصل إلى معرفة او الحكمة، بمعنى معرفة إمكانات و أسباب وجود الخير والشر.
3. كذلك تهدف المقارنة من وراء فهم الآخر على حقيقته إلى التقليل من السقوط في التمركز العرقي حول الذات، والاستفادة من الآخر الذي لابد أن يفهم بداية على أنه مختلف، وأن القيم والمعايير والمؤسسات الأكثر انتشارا وقبولا في مجتمع ليست بالضرورة هي القيم والمؤسسات العالمية أو الأفضل، وأن قيما مثل الحرية والديمقراطية لا يمكن أن تقاس بمعايير واحدة، ومن هنا | أدرك كثير من المفكرين الأوربيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة لاستفادتهم من أبحاث الأنثروبولوجيين - أن المعايير الغربية ليست هي الوحيدة، وأنه لابد من المقارنة لتطوير النظم الاجتماعية والسياسية، وأن الثورة الفرنسية لم تكن لتقوم لولا النموذج البريطاني، وثورة الميجي في اليابان، فقد أشعلها – أي الثورة الفرنسية - إدراك نموذج حضاري آخر بُني على أفكار وسلوكيات ومؤسسات وتكنولوجيا مختلفة .

---

[1] نصر محمد عارف ، مرجع سابق ، ص142.

[2] مولودزايدالطيب،**علمالاجتماعالسياسي**،ط 1 ، دارالكتبالوطنيةللنشروالتوزيع، ليبيا، 2007 ،ص182

[3] نصر محمد عارف ، مرجع سابق ، ص 114.

4. السياسة المقارنة هي دراسة ومقارنة السياسات فيما بين الدول، فدراسة السياسة بهذه الطريقة تساعدنا على فحص الأسئلة الرئيسية في علم السياسة، من مثل لماذا بعض الدول تملك أنظمة ديمقراطية في حين أن دول أخرى ذات أنظمة شمولية؟لماذا بعض الدول غنية ومتطورة، لكن أخرى تقبع في الفقر والتخلف ؟لماذا النظم الانتخابية تصيغ مخرجات الحكومة؟ لماذا تحدث الصراعات الإثنية في مناطق دون أخرى، ولماذا الهوية الإثنية تبرز في أمكنة ولا تبرز في أخرى؟ لماذا للمرأة تمثيل جيد في الانتخابات الرسمية في دول دون أخرى؟ لماذا الحكومات تنشر الفساد في مدن دون الأخرى؟!...، فالسياسة المقارنة تعتبر حقل معرفي جد غني وديناميكي، وخاصة في مجال ونطاق البحث في الدراسات السياسية و الذي بإمكانه أن يشمل تقريبا كل الأنظمة السياسية السائدة في العالم.
5. ووفقا ل **برزفورسكي**Adam Przeworskiهناك إجماع بأن الغاية من وراء البحث المقارن ليست المقارنة فقط بل التفسير أيضا، فالمغزى العام للبحث عبر الدول أو القوميات هو الفهم، لأن دعامة المعرفة المقارنة تقدم مفتاح للاستيعاب والفهم بالإضافة إلى الشرح والتفسير. والسياسية المقارنة، حيث أن المقارنة تساعدنا على توسيع معرفتنا بالمناطق التي نعرف عنها القليل، كما أنها تحسن قدراتنا التصنيفية في المعارف والوقائع السياسية وتساعدنا على اختبار الفرضيات السياسية، كما أن التعميمات في الدراسات السياسية المقارنة تمتلك إمكانية واحتمالية التنبؤ، فالقدرة على التنبؤ ليست فقط علامة على معرفة النظم ، بل تزودنا ببعض قواعد استنباط الدروس فيما بين الدول.[1]
6. وفي الجانب العلمي والمنهجي أيضا تستهدف المنهج التحليلي المقارن تحقيق الضبط والتحكم في الظاهرة الاجتماعية من خلال ضبط المتغيرات والتحكم فيها، حتى يقترب البحث المقارن من البحث التجريبي في العلوم الطبيعية، حيث من اليسير دراسة حالتين متطابقتين لظاهرة واحدة، ومن ثم يمكن الخروج بعلاقات سببية وتعميمات صحيحة. أما ف ي العلوم الاجتماعية فبالإضافة إلى عدم إمكانية التجريب وعدم قبوله أخلاقيا، لا يمكن إيجاد موقفين متطابقين، وإنما يمكن الوصول إلى مواقف متشابهة بينها ق در من الاختلاف، ومن ثم يصبح هدف المقارنة عزل وتحييد المتغيرات موضع البحث، ومن ثم التحكم فيها ، والوصول إلى تعميمات عن نتائجها[2].
7. يهدف البحث المقارن إلى اختبار الفروض - التي تم تطويرها في سياق مجتمع أو إقليم أو ثقافة معينة - على نطاق أوسع، سعيا نحو تحديد الشروط التي يمكن من خلالها إثبات صحة هذه الفروض أو خطئها، ومن ثم الوصول إلى تعميمات ، غير أن هناك من يرى أن اختبار الفروض والنظريات، والسعي نحو إثبات عموميتها كهدف للبحث المقارن ليس أمرا عاما، فالدراسة المقارنة ليس من اللازم أنها تسعى للتعميم، فماكس فيبر في دراسته المقارنة الأديان العالم لم يكن يسعى ليثبت عالمية الكالفينية ولكن ليثبت تفردها وخصوصيتها، وبالمثل لم يقارن توينبي حضارات العالم لاختبار فروض أو التعميم .

[1] *Rod Hague, and Martin Harrop,* ***Comparative Government and Politics: An Introduction****, 6 th Edition, USA, New York , Palgrave Macmillan Houndmills , Basingstoke, 2004, p70.*

[2] نصر محمد عارف ، مرجع سابق ، ص 116.

8. ففي مجال صنع السياسة ، تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواء الداخلية أو الخارجية، فدراسة النظم الأخرى توسع الخيارات السياسية أمام صانع القرار، وكذا مداركه وإمكاناته ، وتدفعه لأن يدرك التحديات القادمة من وراء الحدود، خصوصا بالنسبة لصانع القرار الأمريكي الذي أصبحت النظم السياسية البعيدة تقع في دائرته ومجاله المغناطيسي ومن ثم يجب عليه ألا يكرر أخطاء كوريا في فيتنام، ويجب تجنب أخطاء فيتنام في أفغانستان ، وفي ليبيا وسوريا مؤخرا ، يجب أن يكرر النجاح الذي حدث في الفلبين، وفي نيكاراجوا يجب أن يتجنب خلق كوبا أخرى ، ومن ثم فالمقارنة تسد فجوة في كيفية التعامل مع الدول الأخرى، وبالمثل يحتاج صانع السياسة الخارجية أو الدفاع أكثر من غيره لفهم مواطن القوة والضعف في الدول الأجنبية، من أجل تقرير استراتيجياته نحوها[1].

المحور الرابع: المشاكل التي تفرضها الدراسات المقارنة.

يرى **فيريل هيدي**Ferrell Heady" أن الاعتراف بأهمية المقارنة أسهل جدا من التعرض للمشاكل التي تفرضها الدراسة المقارنة على أسس منتظمة "[2]، وبالتالي وانطلاقا من ذلك يظهر أن الباحث في مجال التحليل السياسي المقارن ، يواجه عدة مشاكل وصعوبات نذكر منها:

أ/ قلة الحالات وكثرة المتغيرات:

لقد حدد **أرانديجفارت**Arend Lijphartالمشكلة الأساسية التي تواجه المنهج والتحليل المقارن في وجود عدد كبير جدا من المتغيرات وعدد قليل من الحالات الدراسية. ومشكلة تعدد المتغيرات تواجه بصفة عامة كل أبحاث العلوم الاجتماعية بغض النظر عن منهج البحث المستعمل، أما المشكلة الثانية، فهي خاصة بالتحليل السياسي المقارن للنظم السياسية، وبالتالي فهي تزيد من صعوبة التعامل مع العدد الكبير من المتغيرات، والمشكلة الأساسية التي تواجه الباحث في هذا الاطار هي النقص الكبير في البيانات والمعلومات حول معظم النظم السياسية ، بالذات الدول الجديدة النامية[3].

وفي هذا الإطار حاول **ليجفارت** طرح عدة استراتيجيات لحل هذه الإشكالية منها:

- زيادة الحالات بقدر الإمكان وتوسيع النطاق الجغرافي للتحليل السياسي في حقل السياسة المقارنة وتوسيعه تاريخيا .
- دمج المتغيرات المتشابهة ، بدمج متغيرين أو أكثر معاً إذا كانت هذه المتغيرات تعبر عن خصائص مشتركة ومتشابهة ومتطابقة .

---

[1] محمد زاهي المغربيي ، في ،
*Gabriel A. Almond, and G Bingham Powel, Jr., **Comparative Politics Today World View**, (New York: Harper Collins Publishers, Fifth Edition, 1992). p.3.*

[2] فيريل هيدي ، **الإدارة العامة منظور مقارن** ، ترجمة: محمد قاسم القريوتي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ن 1985، ص14.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية** ،منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، 1994 ، ص123

- تركيز التحليل المقارن على الحالات القابلة للمقارنة ، ما يُعطي فرصة جيدة لاستعمال المنهج المقارن بشكل جيد .
- تركيز التحليل المقارن على المتغيرات الرئيسية ، أي عدم الاستغراق في دراسة عدد كبير جدا من المتغيرات مما يؤدي إلى عدم القدرة على اكتشاف العلاقات بينها، والتركيز على المتغيرات ذات الأهمية[1].

ب/ مشكلة ثبات وحياد المتغيرات الأخرى:

يوضح النقاش السابق بصورة جلية كيف أن الاستعمال الدقيق للمنهج المقارن قد يساعد على التعامل مع مشكلة ثبات وحياد المتغيرات والعوامل الأخرى، إن أية فرضية علمية تفترض وجود علاقة ارتباطيه بين متغيرين أو أكثر تعني ضمنيا أنه لا توجد متغيرات أخرى لها تأثير على العلاقة المفترضة لم يتم تحديدها وأخذها في الاعتبار.فالعلوم الطبيعية مثلا ، تعطي للباحث إمكانية عالية لعزل متغيرين أو أكثر في معمل تجريبي لتحديد العلاقة بينها دون أن تتعرض لتأثير عوامل ومتغيرات أخرى.

أما العلوم الاجتماعية، والتي تركز على السلوك الإنساني الذي يتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات بحيث لا يمكن وضع فرضيات أو تعميمات تأخذ في اعتبارها كل العوامل والمتغيرات ذات العلاقة، فإن المتغيرات والعوامل التي يتم تجاهلها تمثل العوامل والمتغيرات التي يفترض ثباتها وحيادها. ونظرا لأن علم السياسة يتعامل مع السلوك السياسي للأفراد والجماعات، فإنه من الصعب أو المستحيل مثلا عزل مجموعة من المؤسسات السياسية عن البيئة الثقافية والاجتماعية التي تعمل في إطارها[2].

ج/ المقارنة بين بيئات اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة.

وهناك مشكلة تبرز من خلال المقارنة بين بيئات اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة مثل مشاكل التكافؤ اللغوي والوظيفي للمفاهيم المختلفة المستعملة في عملية المقارنة ، من خلال استعمال المنهج المقارن ينتقل الباحث من الخاص العام ومن العام إلى الأكثر عمومية في محاولة للوصول إلى الخصائص العامة للمجتمعات الإنسانية، ومن هنا فإن النتائج التي يتوصل إليها الباحث يتم ربطها بالسلوك الإنساني بصفة عامة، ولا يتم ربطها بمحيط ثقافي واجتماعي معين،ولكن ونظرا لاتساع مجال التحليل المقارن إلى بيئات مختلفة، فإن الباحث الذي يستعمل المنهج المقارن يواجه ثلاث مشاكل منهاجية مترابطة :

- هل الأحداث والمواقف والعلاقات المراد تفسيرها (المتغيرات التابعة) ،لا يمكن مقارنتها من محيط ثقافي واجتماعي إلى آخر أو من فترة زمنية إلى أخرى؟ فمثلا كيف يمكن مقارنة معدلات الجريمة في القرن الماضي بمعدلات الجريمة في القرن الحالي لبلد ما؟ هل هناك اختلاف في إجراءات تسجيل الجرائم؟ وهل هناك اختلاف في المعنى الاجتماعي للجريمة بين الفترتين؟ وغيرها من الأسئلة.
- من ناحية أخرى، هل تؤدي المفاهيم العامة المستعملة في المقارنة بين مجتمعات وثقافات مختلفة إلى تشويه وتحريف الأحداث والمواقف في كل ثقافة ومجتمع على حدة؟ فمثلا لو أردنا مقارنة الأدوار

[1] نفس المرجع ، ص126.

[2] نفس المرجع ،ص127.

السياسية بين مجتمعين لهما قيم وعادات ثقافية وبني اجتماعية متمايزة، فهل مفهوم الدور السياسي لكل من رئيس دولة غربية وشيخ قبيلة أفريقية مثلا واحد؟ أم أنهما يمثلان أدوارا اجتماعية وسياسية مختلفة؟ إن هذا لا يعني عدم أهمية وضرورة المفاهيم العامة في التحليل المقارن، لأنه بغياب المفاهيم العامة سيجد الباحث نفسه مقيدا بمبدأ النسبية .

- بالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن مقارنة الوحدات أو النظم الاجتماعية المختلفة والمتمايزة؟ هل من المنطق والمعقول مقارنة مجتمع متقدم كسويسرا بقبيلة أفريقية بسيطة رغم ما قد يبدو من أنهما مختلفان من جميع الجوانب؟ بعبارة أخرى، هل يوجد حد أدنى من السمات والخصائص المشتركة بين هذين النظامين الاجتماعيين بما يسمح بالمقارنة بينهما للبحث عن أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟

هناك بعض الإشكاليات المنهجية التي تكاد تثور عند كل خطوة من خطوات التحليل المقارن ، بدءا من صياغة العنوان واختيار مشكلة البحث ، حتى التفسير ومحاولة التعميم وهي على النحو التالي:

أولىهذه المشكلات في اختيار مشكلة البحث أساسا ، ويمثل اختيار مشكلة البحث أحد أهم المراحل وأكثرها صعوبة ويستغرق في العادة الكثير من الوقت والجهد[1]، وتتعلق بتحديد من الذي يحدد المشكلة البحثية الأولى بالدراسة، والدول موضع المقارنة، هل هو الهيئة مصدر التمويل أم قيادة الفريق البحثي أم الباحثون؟ وعلى أي أساس يتم تحديد ه هذه الإشكالية؟ هل هي إشكالية تتعلق بتطوير العلم، واختبار فروضه ونظرياته، أم أنها إشكالية تتعلق بقضايا داخلية لدولة كبرى، وتسعى لحلها أو اختبار حلولها في مجتمعات أخرى؟ ويكاد يجمع معظم الباحثين الذين مارسوا بحوثا مقارنة ، على أن أخطر مشاكل البحث المقارن هي إشكالية اختيار المشكلة البحثية، ذلك لأنه قد يتم اختيار قضية معينة تمثل مشكلة لدولة معينة، ولكنها قد لا تكون على نفس الدرجة من الإلحاح أو الأهمية أو الوجود بالنسبة للدول الأخرى وهنا تثور صعوبة أخرى، تتعلق باختيار الدول التي تكون فيها هذه الإشكالية البحثية على نفس الدرجة أو الموقع من الأهمية في إطار البنية العامة للمجتمع[2].

ثاني هذه الصعوبات ، مشكلة تحديد وحدات المقارنة ، هل هي النظام السياسي بأكمله أو أحد عناصره أو ظواهره؟ وتكمن المشكلة هنا في صعوبة فصل العناصر أو المتغيرات في أي نظام سياسي عن بعضها البعض وعن البيئة، ومدى قابليتها للمقارنة بصورة تُمَكِن من ان تكن كل وحدة عاكسة للمجتمع او الدولة التي تمثلها ، وكيف يمكن تحقيق التناسب بين الوحدات ، ونفس الشيء ينطبق مع العينة داخل هذه الوحدات ، حيث لا توجد ظاهرة خالصة إذ أن ما هو سياسي يتداخل ويتفاعل مع عناصر أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية، ولذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية و ارتباطاتها بالبيئة[3].

---

[1] عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ ، **أساسيات البحث العلمي** ،ط1، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، 2012، ص4.

[2] نصر محمد عارف ، **مرجع سابق** ، ص 132.

[3] بومدين طاشمة ،مدخل إلى علم السياسة : مقدمة في دراسة أصول الحكم ،ط1، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013، ، ص125.

رابع إشكاليات البحث والتحليل المقارن هو في جمع المعلومات والبيانات ، حيث تثار دائما إشكالية اللغة التي تتم بها صياغة أسئلة المقابلة ومدى دقتها ، وكذا عملية الترجمة للأسئلة بلغة المخاطَب ثم إعادة ترجمة الأجوبة إلى اللغة التي يصاغ بها البحث قد يفقد النتائج الكثير من المعاني والدلالات ، هذا بالإضافة إلى التحيز في إعطاء والتمكين من المعلومة حيث قد يكون من المحرم في بعض الدول الوصول إلى بعض المعلومات وإحاطتها بالسرية والأمن أحيانا، فيلجأ اغلب الباحثين في هذه الحالة إلى وسائل الإعلام ، وهي وسائل لها توجهات سياسية في الغالب أو ايديولوجية ، بل وتكون متحيزة .

ثالث هذه الإشكاليات في من يقوم بالبحث المقارن أنه يتعامل ويفسر ثقافة ومجتمعا غير ثقافته ومجتمعه ، ومن ثم قد لا يستطيع إدراك أن دلالة المفاهيم واللغة والبيئة ذات طبيعة مغايرة أو مختلفة عن ثقافته وبيئته، فإما أن ينظر إليها على أنها هي ذاتها الخاصة بمجتمعه ، أو أن ينظر إليها على أنها أدنى مستوى ،ولذلك فمقارنة سلوكيات سياسية دون مراعاة الاختلافات في التاريخ والثقافة ، هو نوع من سوء الفهم، حيث تستخدم مفاهيم واحدة ويقصد بها دلالات مختلفة[1].

المحور الخامس : إشكالية التحيز.

التحيز في المجال المعرفي في رأي الأستاذ **المسيري** ينطلق من أن المناهج العلمية الحالية المستعملة من قبل العلماء والباحثين ليست محايدة تماما، بل إنها تعبر عن مجموعة من القيم التي تحدد الرؤية ومسار البحث وتقرر مسبقا كثيرا من النتائج وهذا ما يطلق عليه التحيز (أي بلغة أخرى يقول الأستاذ انه دعوة إلى فتح باب الاجتهاد والابتكار و الإبداع بخصوص ما هو ممكن وما يجب أن يكون.

أما الأستاذ **نصر محمد عارف** فيعرف التحيز: هو التمحور حول الذات والانغلاق فيها ورؤية الآخر من خلالها وقياسه عليها، مما يعني نفي الآخر نفيا كاملا خارج إطار التاريخ أو الوجود أو العلم، والسعي نحو استبدال ماهيته أو هويته وإحلالها بمحتوى يتفق ومعطيات الذات وأهدافها، وذلك بالقضاء على تفرده وخصوصيته وإعادة إدماجه في النسق الذي تري الذات المتحيزة انه الأمثل طبقا لمنظورها للإنسان والكون والحياة[2].

وبالتاليأصبح واضحا أن البحث في التحيز هو بحث في تحيز محدد ضمن إطار نموذج غالب أو مركزية نموذج محدد، وما أغرق به العالم من مفاهيم ومصطلحات وآليات وصور وحتى قناعات يظهر فيها التحيز لذلك النموذج بصورة كبيرة، وهو ما يمثل حالة من الاستعمار العقلي الذي سلب العالم كل نوافذ الاجتهاد والإسهام الإنساني، إن تبني العالم لمفردات و تصورات نموذج واحد وتحولها إلى حقائق مطلقة وموضوعية، يدخلنا هذا في فلسفة التحيز من باب أن لكل واقعة وحركة بعدها الثقافي وتعبر عن نموذج معرفي ورؤية معرفية محددة، أي أن التصورات المنتشرة

[1] نصر محمد عارف ، **مرجع سابق** ، ص 103.

[2] عبد القادر سعيد عبيكشي ، **إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، 2008/2007، ص76.

اليوم في مجالات الحياة المتعددة والتي هي في تركيبها تحمل تحيزا لبيئتها وحضارتها، فهي بالتالي تعبر عن نموذجها ولا يمكن لها أن تتوافق مع النماذج الأخرى التي استدعته أو أخذته[1].

فتبني العالم و تصورات نموذج واحد و تحولها إلى حقائق مطلقة وموضوعية، يدخلنا هذا في فلسفة التحيز من باب أن لكل واقعة وحركة بعدها الثقافي وتعبر عن نموذج معرفي ورؤية معرفية محددة، أي أن التصورات المنتشرة اليوم في مجالات الحياة المتعددة و التي هي في تركيبها تحمل تحيزا لبيئتها وحضارتها، فهي بالتالي تعبر عن نموذجها ولا يمكن لها أن تتوافق مع النماذج الأخرى التي استدعته أو أخذته. فمثلا أي حديث عن النظام السياسي الغربي، يرى أنه أفضل نظام في تاريخ البشرية وأنه يمتد إلى نهاية التاريخ2.

والتحيز المعرفي هو محاولة احتكار أو استحواذ موضوعات في نطاق علم ما أو مجال معرفي ما دون اعتبار لنطاقات أو مجالات أخرى من العلم والمعرفة، بل ربما الأخطر أن تخصص موضوعات وتسحب مفاهيم نشأت في مجال معرفي ويتم إحالتها لمجال آخر باعتباره الحاضن لها دون تقدير أو مراعاة للمجال الأساسي، ولذلك فإن الاهتمام والتركيز على دراسة ومعالجة موضوع ما من خلال مجال معرفي محدد لا يعد تحيزا، وإنما التحيز هو أن يتحول ذلك التركيز إلى مرجعية ثابتة للموضوع المعني بحيث تستبعد أية دراسات ومعالجات ضمن مجالات معرفية أخرى.

وحتى نقترب أكثر من معنى التحيز يمكن التميز بين التحيز المقصود للباحث أي التحيز الناتج عن فعل إرادي يقوم به الباحثبقصد تشويه الحقيقة ابتغاء مصلحة خاصة، أو تلبية لميول إيديولوجية خاصة، أو سعيا وراء الطريق السهل في البحث،والتحيز المرتبط بطبيعة علم الاجتماع باعتباره علم يهدف إلى منفعة اجتماعية أو هدف اجتماعي وبالتالي قد يكون لصالح فئة أو طبقة أو مجتمع على حساب الآخرين. في النوع الأول نلاحظ أن التحيز، وبالتالي الخروج عن الموضوعية يصاحب الباحث منذ اللحظة الأولى للبحث حتى مراحله الأخيرة، فهي متاحة عند تحديد إشكالية البحث، فيمكن للباحث اختيار مشاكل ثانوية في المجتمع، وتجاهل مشاكلجوهرية، وعلى مستوى اختيار المراجع، وعلى مستوى وضع الفروض العلمية، وإذا اختار منهج البحث الميداني، ففيابالموضوعية يكون على عدة مستويات، مستوى اختيار عينة البحث، وعلى مستوى أداة جمع المعلومات - ملاحظة، مقابلةأو استمارة - وعلى مستوى تحليل البيانات فقد يتحيز الإطار النظري على حساب آخر ....الخ

[1] سهام الشجيري ، **التحيز في التناول الإعلامي: بناء نموذج تفسيري لتحيزات وسائل الإعلام** ، ط1، دار حميثرا للنشر والترجمة ، 2019، ص34.

2نفس المرجع السابق ، ص86.

إن هذا النوع من التحيز يمكن إدراكه، واكتشافه وإن كان من الصعب تجاهله، أو إسقاطه من الحسبان في أي بحث اجتماعي، لأنه من الصعب أن يفصل الباحث بين ذاته، وبين موضوع البحث بصفة نهائية. أما النوع الثاني من التحيز، أو عدم الالتزام بالموضوعية في البحث الاجتماعي فهو يتعلق بعلم الاجتماع بحد ذاته، حيث يرىعديد من الباحثين الاجتماعيين أن العلوم الاجتماعية بطبيعتها متحيزة، وأن الإيديولوجياتملاصقة للعلوم الاجتماعية، فهي شرلا بد منه في العلوم الاجتماعية، فالباحث الاجتماعي يصعب عليه أن يفصل مجالات: العلم، السياسية، الاقتصاد، الاجتماع الأخلاق، والدين عن بعضها البعض، كما أنه لا يستطيع أن يجرد البحث الاجتماعي عن المنفعة أو المصلحة الاجتماعية، من منطلق أنه لا يوجد علم من أجل العلم، بل يوجد العلم من أجل المجتمع[1].

وعلى هذا الأساس تظهر سمات وخصائص التحيز التي نوجزها في الآتي[2]:

1. أن التحيز المعرفي هنا ينتمي لنسقه المعرفي "الثقافي والحضاريالخاص"، كما يستخدم أدوات معرفية في التحليل والطرح والبناء الذاتي فكريا وعلميا، والعلمي التي لا تنطلق من إجابات جاهزة وإرادة إيديولوجية مصمتة يوجهها عقل أداتي يجيد السرد والإسناد والوصف ولا يجيد الاكتشاف والابتكار والتجاوز.

2. التحيز الأيديولوجي تحيز إستعلائي وتقديسي يدعى دوما الاكتفاء النظري وامتلاك الحقيقة المطلقة، أما التحيز المعرفي فهو تحيز الذات المتسائلة التي تناقش قناعاتها بصفة دائمة ولا تركن إلا لما يستطيع الإجابة الدائمة عن الأسئلة المطروحة والتساؤلات المستجدة، لذا فأن التحيز المعرفي هو مجال للتساؤلات بينما يأتي التحيز الأيديولوجي تجسيد لدعوة الاكتفاء النظري ومجال الإجابات.

3. يتميز التحيز الأيديولوجي بالطابع السجالي والنهج المؤامراتي في التفكير، فعينه دائما على الآخر عدوا ومتآمرا شريرا، بينما يأتي التحيز المعرفي عينا على الذات، و عينا على الآخر في الآن نفسه، وفق أدوات معرفية تساءل الإجابات الجاهزة هنا وهناك وتسعى لإجابات أكثر علمية وأكثر قبولا وغير مركزية ولا استعلائية ولكن معرفية.

4. التحيز المعرفي رؤية معرفية وليس رؤية أيديولوجية، دعوة للاجتهاد والإبداع وليس دعوة للانتصار الثقافي أو الأيديولوجي وفق آليات العقل الأداتي والوظيفي في الاستلاب نحو الآخرين والاكتفاء بتوصيف المخلصين لوصايا أنبيائهم أو عداء الكافرين بهم.

5. التحيز الأيديولوجي تحيز للمركزية والتحيز المعرفي تحيز للإنسانية؛ فالأول ينفي المركزية بشكل كبير لإثبات مركزية مضادة ثقافية أو جغرافية، بأدوات الانتصار الأيديولوجي المعهودة السلب والإضافةمعنى التركيز على جوانب السلب في الآخرين وفي صيغة تعميمية غالبا، وتصور الذات المخلص الأخير.

---

[1] ابراهيم أبراش ، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية** ،ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص91.

[2] نفس المرجع السابق ، ص89.

6. التحيز المعرفي (Cognitive bias) هو نمط من الانحراف في اتخاذ الأحكام يحدث في حالات معينة، ويؤدي إلى تشويه للإدراك الحسي أو حكم غير دقيق أو تفسير غير منطقي، أو ما يسمى عموما باللاعقلانية، هو مفهوم "نمط من الانحراف" يتضمن في ثناياه معيار المقارنة مع ما هو موقع أو ما هو صحيح، وهذا قد يكون حكم الناس خارج هذه الحالات المعينة، أو قد تكون مجموعة من الحقائق التي يمكن التثبت منها بشكل مستقل، وكذلك اكتشافها كان قائما على بحوث في اتخاذ الحكم عند الناس وصناعة القرار في العلوم المعرفية وعلم النفس الاجتماعي .

بالتالي مشكلة التحيزتتعلق بالباحثين الممارسين أنفسهم ، ومشكلة التحيز* والانغلاق في إطار ثقافي معين، دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف بها الظاهرة البشرية، والتي تجعل النفس الظاهرة معان مختلفة، بل متناقضة عندما يختلف مكانها ومجتها وزمانها؛ وكذلك قد تتحكم المعايير القيمية للباحث وثقافته والمصالح التي يعبر عنها أو ينحاز إليها في توصيف الظواهر، فليس هناك معيار يحدد متى يصبح الحاكم القوي دكتاتورا؟

فكثيرا ما يتم الخلط مثلا بين مفهوم الإرهاب وعدة مفاهيم من بينها، العنف، التطرف، المقاومة، الجهاد، لعلنا نلاحظ كيف يتم الخلط بين مفاهيم تكاد تكون متقاربة في اللغة ولكن تحمل كل منها معان مختلفة اصطلاحا، ولعل الخلط كان مقصودا من قبل الدول الكبرى[1]، متى يصبح الفعل العنيف دفاعا عن الحرية وثورة؟ ومتى يصبح إرهابا وإجراما؟ ومتى تكون حركة التحرر الوطني حركة ثورية ومتى تكون عصابة إرهابية؟ كل ذلك خاضع لمعايير قيمية يصعب فصلها أو عزلها عن التحليل ،وذلك من أجل تحقيق مصالحها الخاصة خارج إطار العمل الأكاديمي العلمي.
فالآثار المترتبة عن التحيز للنموذج الغربي في صناعة المصطلح وتحديد منظوره المعرفي و حصر مفهومه، وان كان هذا الحصر إما بالتضييق أو بالفضفاضة، يعبر بصورة واضحة عن الهيمنة و السطوة والتمركز الغربي في هذه الاصطلاحات مما أورد آثار سلبية في تبني المصطلح أو في تبني المفهوم في حد ذاته، لأن ما أصبح معلوما وواضحا أن المصطلحات وما تحمله من مفاهيم تعبر عن طبيعة العلاقة بين النموذج المعرفي الغربي من جهة، وبين المصطلح بشكل خاص من جهة ثانية.

---

*أطلق المسيري مصطلح "**فقه التحيز**"على تخصص جديد يركز على دراسة وتحديد عناصر التحيز في العلوم الإنسانية والاجتماعية وكشفها، وخصوصا التحيزات الغربية الكامنة في المناهج التي يتم استخدامها في العلوم الغربية، والتي تبدو أنها محايدة كما يظن كثيرون، ولكنها تعبر في الغالب على مجموعة من القيم الكامنة المستترة في النماذج المعرفية والوسائل والمناهج البحثية التي تحدد مجال الرؤية وطريقة البحث الغربية، وتقرر كثيرة من النتائج مسبقا، وأراد المسيري أن يكون "فقه التحيز "أداة لتحديد التحيزات الغربية الكامنة في المناهج والأدوات التي يستخدمها الباحثون العرب في دراساتهم،

[1] وئام محمود سليمان النجار ، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر** ، مذكرة ماجستير ، في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2012 ، ص34.

ومن الآثار المترتبة عن التحيز الاصطلاحي في النموذج المعرفي الغربي ما عبر عنه **محمد نصر عارف**، والذي جاء به في نطاق نقده لنظريات التنمية السياسية لدى هذا النموذج، فيرى أن النموذج المعرفي الغربي بما فيه من تحيزات أثرت على المصطلح و على النظرية السياسية، تمثلت آثارها في ما عد سلفا بأنه مرتكز وهو في نظر الأستاذ أثر ونتيجة لهذا التحيز ونقصد بذلك فرض "الذات على الأخر ومن ثم نفي الأخر وإحلال الذات محله. ويضيف أن النموذج الغربي يظهر اثر تحيزه في تعميم الخاص وإطلاق النسبي واعتبار المحدود" عاما وشاملا.

وفي هذا المجال نذكر ما أورده الدكتور **محمد عمارة** عن الأثر النفسي والعقلي و العلمي لمشكلة التحيز ، وهو ما يؤكد أن التحيز للنموذج المعرفي الغربي فيه خطورة بالغة، إن على المستوى الفكري ((...الذي يزرع في فكره ووجدانه بذرة فكرية تنمو ، فتلون ساحة من عقله بالصبغة الحضارية التي حكمت مذهب المصطلح))كما أورد الدكتور أو حتى على المستوى الوجداني والذي له الأثر الأكبر في خلق ألفة بين المصطلح المتغرب ((المتحيز))وبين الباحث، فيرى من خلاله لكل الظواهر والمسائل على شاكلة الصناعة الاصطلاحية التي تلون بها فكره[1]

المحور السادس : تجاوز إشكاليات وصعوبات التحليل المقارن.

على الرغم من هذه الصعوبات والمشاكل التي تعترض التحليل المقارن ، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الباحث السياسي في حقل السياسة المقارنة هو إدراكه لتلك العيوب والمزايا ، وقدرته على تجاوز القدر الكبير من هذه الصعوبات في هذا الحقل:

- ✓ ينبغي لكل باحث قبل أن يُقْدِم على عملية تحديد إشكالية البحث ، اختيار عنوانه بناءا على أسس علمية ، وبعد دراسة استطلاعية وليس بناءا على مصلحة أو زيارة عابرة ، وكذا اختيار الدول محل المقارنة ، طبقا للعلاقة النظرية بين المشكلة البحثية والظواهر الموجودة في هذه الدول.
- ✓ ولتجاوز إشكالية المفاهيم ودلالات المصطلحات في الثقافات المختلفة واختلاف المؤشرات المعبرة عنها، لابد من وضع حدود لمضامين المفاهيم، تجعلها تستوعب ذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلفالثقافات ، من خلال عملية تجريد عالية، إذ كلما كان المفهوم أكثر تجريدا كلما استوعب دلالات مختلفة في داخله.
- ✓ ولتجاوز مشكلة الترجمة يخلص "فيريا" - من خلال بحث مقارن أجراه في كل من الولايات المتحدة، والهند، ويوغسلافيا، واليابان وهولندا، والنمسا - إلى أنه يجب التخلي عن التصميمات النمطية وترك صياغة المسح أو الاستبيان للباحثين في كل دولة على حدة، وذلك لأن الترجمة المباشرة للأسئلة إلى لغات مختلفة لن تعطي سوى معلومات ونتائج سطحية، ومن ثم مقارنة فارغة من المعنى، حيث إن هناك معلومات لن يمكن ترجمتها[2] .

[1] عبد القادر سعيد عبيكشي مرجع سبق ذكره ، ص82.

[2] نصر محمد عارف ، **مرجع سابق** ، ص 139.

- ولتجاوز تلك الإشكالات المتعلقة بوسائل جمع المعلومات سعى **فيربا** من خلال تأكيده على ضرورة أن يخلي أذهان فريقه البحثي تماما من المعاني النظرية للمتغيرات التي يدرسها، وأن يقارن بين الوحدات المتشابهة وأن يركز على السلوك وليس الاتجاهات، وأن يستخدم أسئلة مفتوحة تؤدي إلى تحليل كيفي يعكس مختلف التنوعات في الرؤية، وأن يوسع إطار المؤشرات حتى تشمل مختلف الدول والحالات.
- أما عن مشكلة الشرح والتفسير والتي تثور عند اقتلاع الظواهر التي يدرسونها من سياقها وحشرها في قوالب غربية جاهزة ، فإنه ينبغي لأي باحث قبل أن يُقْدِم على عملية التفسير أن يعَمِق معارفه بكل أبعاد الظاهرة ومحيطها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تتفاعل معه الظاهرة وتميزها عن غيرها من الظواهر المشابهة ظاهريا[1].
- أما عن أكبر إشكاليات التحليل المقارن ، ألا وهو التحيز الذي يمس صميم صناعة المصطلح السياسي الحديث عموما فإن الخطوة الأولى لتجاوز هذه الإشكالية هو الإدراك ، وهو ما عبر عنه **عبد الوهابالمسيري** بقوله: (إن الإيمان بالتحيز هو رفض لفكرة بساطة الواقع ولآلية الإدراك ،... وهو تأكيد بأن عقل الإنسان مبدع وأن دوافعه مركبة....وإدراك الباحث للتحيز وكذا إدراكه لاكتشافه سيجعله يبحث عن مناهج جديدة للتحليل).

ومن شأن الإقرار باختلاف الحضارات، وتحيز ما تنتجه من نماذج فكرية، أن يمكننا من أمرين في غاية في الأهمية[2] :

الأمر الأول هو السعي نحو الكشف عن مآزق النموذج الفكري الغربي وتحيزاته، وإدراك حدوده و نسبينه و تاريخيته..

الأمر الثاني هو تقديم البديل الفكري والمنهجي الذي من شأنه إنقاذ البشرية من مأزقها الحالي فالحضارة إبداع، وليست تقليد و نسخة.

وقد وضح الدكتور **المسيري** بعض الأساسيات التي يمكن من خلالها أن نتجاوز التحيز ، وهي ترتكز على عدة نقاط اهمها[3]:

1. **إدراك حتمية التحيّز وضرورة النقد الكلي** :فإدراك حتمية التحيّز هو أولى الخطوات لتجاوزه, فالعقل الإنساني قاصر ولكنه فعّال, وهو يواجه الواقع المركب ويتفاعل معه, فيبقي ويستبعد ويجرّد وينفي ويصحح ويركّب ويصوغ نماذجه المعرفية الخاصة التي يدرك العالم من خلالها. وهذا الإدراك لحتمية التحيّز يساعدنا على فهم السلوك الإنساني المرتكز على تلك النماذج المعرفية التي يصوغها العقل

---

[1] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات ،الأدوات،**مرجع سبق ذكره** ، ص81.

[2] علي صديقي ،الأزمة الفكرية العالمية: نحو نموذج قرآني بديل ،**مجلة إسلامية المعرفة** ،العدد59، السنة الخامسةعشر ،شتاء2010، ص25.

[3] سهام الشجيري ، التحيز في التناول الإعلامي: بناء نموذج تفسيري لتحيزات وسائل الإعلام ، **مرجع سبق ذكره**، ص171.

البشري من خلال تفاعله مع الواقع، ونقد التحيّز يجب أن لا يقف عند الجانب التطبيقي فقط, بل يجب أن ينصرف إلى مجمل البناء النظري الذي يفرز هذا التحيّز .

2. **توضيح نقائص النموذج المعرفي الغربي** :إن توضيح نقائص النموذج المعرفي الغربي ستساعدنا حسب رأي الدكتور المسيري على التحرر من قبضته المهيمنة ,والتي تجعلنا نسير في أبحاثنا المعرفية على خطاه. فهو نموذج معرفي معاد للإنسان يتعامل معه باعتباره شيئاً مادياً ليس له أي خصوصية تميزه عن باقي الأشياء، هذا بالإضافة إلى ذلك التصور المغلوط عن قدرة الإنسان على التحكم بالواقع, وتناقص رقعة المجهول مقابل اتساع رقعة المعلوم. ومحاولة الوصول إلى مستويات عالية من التعميم لا تبررها المعرفة عند من قاموا بهذا التعميم, وهذا ناتج أساساً عن نظرتهم المادية للإنسان، ويجب أن ندرس جوانب القصور التي ظهرت في المجتمعات الغربية من خلال التطبيقات المختلفة لهذا النموذج, وبالتالي ندرس الأزمات التي ظهرت بسبب تطبيقه, والتي تناولها كثير من المفكرين الغربيين, والتي أفرزت كما وصف الدكتور المسيري الفكر الاحتجاجي أو المضاد ,والذي ينطوي على رفض للنماذج العلمية المادية العامة, التي تهمل الكيف وما لا يُقاس والمطلقات والخصوصية، كما يجب دراسة الظواهر السلبية التي صاحبت الحضارة الغربية, والتي يصنفها بعضهم على أنها مجرد انحراف وهي في الحقيقة شيء أساسي فيها لا مجرد استثناء, كالنازية والإمبريالية وغيرها ...

3. **نسبية الغرب** :إن نقد الحضارة الغربية لا يهدف إلى الفضح والانتقاص, ولكنه نقد بهدف الفهم والاستيعاب, وعزل ما هو خاص غربي عما يصلح أن يكون عاماً وعالمياً, وبهذا نستعيد تبيان خصوصيته ومحليته ,فالغرب يجب أن يصبح غربياً لا عالمياً, لأنه تجربة حضارية يوجد في العالم تجارب حضارية كثيرة غيره، وللتخلص من الإحساس بمركزية الغرب ,ونزع صفة العالمية عنه, يجب إدراك خصوصية الحضارة الغربية والظروف التاريخية والثقافية التي أفرزتها, وكذلك مصادرها والمؤثرات التي ساهمت في تشكيلها .

4. **الانفتاح على العالم** :يجب التعرف على الحضارات الأخرى المنتشرة في العالم, التي تمّ تجاهلها على حساب الاهتمام بالحضارة الغربية فقط. كحضارة اليابان وحضارات إفريقيا وغيرها، هذا الانفتاح سيؤدي إلى إصلاح التشوه المعرفي الذي أصابنا, والمتمثل بترسيخ فكرة مركزية الغرب وعالميته .وبالتالي فإن إدراك التحيّز سيحررنا من الحقائق المطلقة التي حجب عنا إيماننا بها الانتباه لغيرها, كما أن إدراكنا للتحيّز سيجعلنا نملك القدرة على النقد والفعالية وعدم تلقي المعارف بسلبية بل بوعي وتعقّل .

خاتمة:

وعليه ومن خلال ما سبق فإن إشكاليات التحليل السياسي المقارن لا تنبُع من الموضوع في حد ذاته ـ أي موضوع التحليل ـ بقدر ما هي في وسائل التحليل والباحثين أنفسهم ومدى موضوعيتهم وعدم تحيزهم، ومتى أدرك الباحثون هذه الإشكالية فإنها أولى الخطوات الهامة نحو تجاوز كل الإشكاليات اللاحقة.

بالتالي فإن هذه الإشكاليات بما فيها التحيز لن تقلل من أهمية ودور التحليل المقارن في الوصول بعلم السياسة ، إلى ما وصلت إليه العلوم الأخرى من موضوعية ، فقد عانت شعوب العالم الثالث الكثير من المشاكل نتيجة إضفاء صفة العلمية والعالمية على نظريات اجتماعية - سياسية اقتصادية سوسيولوجية - مستجلبة من الدول المتقدمة، وتحت شعار علميتها، وعالميتها حاول البعض استعمالها لتحليل واقعدول العالم الثالث وإيجاد الحلول للمشاكل المستعصية فكان الفشل مصيرهم، سواء فيما يتعلق بنظريات التنمية والتحديثأو النظريات الاقتصادية أو النظريات السياسية.

أخيرا وليس آخرا ، يمكن القول أن المشكلات التي تصاحب الباحث السياسي و الاجتماعي عموما بما فيها إشكالية التحيز، في كل خطوات بحثه، والحديث عن الموضوعية في العلوم السياسية خاصة، يجب أن لا يكون له نفس دلالة الموضوعية في العلوم الطبيعية، وأن الالتزام بالمنهج العلمي لا يعني التحرر كلية من كل القيود والإشكاليات ، فمهما يكن فالباحث في العلوم الاجتماعية إنسان والمبحوث إنسان.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر :

1. قرآن كريم، **سورة الأعراف.**

ثانيا المراجع:

الكتب:

1. إبراهيم أبراش ،**المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية** ،ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ،2009،.
2. بومدين طاشمة ،مدخل إلى علم السياسة : مقدمة في دراسة أصول الحكم ،ط1، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.
3. فيريل هيدي ، **الإدارة العامة منظور مقارن**،ترجمة:محمد قاسم القريوتي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1985.
4. عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ ، **أساسيات البحث العلمي** ،ط1، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، 2012.
5. سهام الشجيري ، **التحيز في التناول الإعلامي: بناء نموذج تفسيري لتحيزات وسائل الإعلام** ، ط1، دار حميثرا للنشر والترجمة ،عمان، 2019.

6. محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات ،الأدوات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعيةالجزائر ،2007.
7. مولودزايدالطيب،**علمالاجتماعالسياسي**،ط 1 ، دارالكتبالوطنيةللنشروالتوزيع، ليبيا،2007 .
8. محمد زاهي بشير المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية** ،منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، 1994 .
9. نصر محمد عارف ، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج** ،ط1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

المجلات والدوريات:

1. علي صديقي ،الأزمة الفكرية العالمية: نحو نموذج قرآني بديل ،**مجلة إسلامية المعرفة** ،العدد59، السنة الخامسةعشر ،شتاء2010.
2. صحراوي فايزة ، السياسة الخارجية المقارنة:مدخل مفاهيمي ، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** ، العدد5 ، مارس 2016.

المذكرات والأطروحات:

1. عبد القادر سعيد عبيكشي ، **إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، 2008/2007، .
2. وئام محمود سليمان النجار ، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر** ، مذكرة ماجستير ، في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2012 .

المراجع الأجنبية:

1.Gabriel A. Almond G. Bingham Powell, jr., and Robert J. Mundt, **Comparative Politices: A Theoretical Framework**, (New York: Harper Collens Publishers, 1993)

2.Gabriel A. Almond, and G Bingham Powel, Jr., **Comparative Politics Today World View**, (New York: Harper Collins Publishers, Fifth Edition, 1992)

3.Paul Pennings & Hans Keman & Jan Kleinnijenhuis, **Doing Research in Political Science: An Introduction to Comparative Methods and Statistics**, SAGE Publications Ltd, Second Edition, 2006.

4.Paul G. Lewis and David C Potter , **The Practice of Comparative politics**, London:Open University Press,1973.

5.Rod Hague, and Martin Harrop, **Comparative Government and Politics: An Introduction**, 6 th Edition, USA, New York , Palgrave Macmillan Houndmills , Basingstoke, 2004,.